الوضع الاقتصادي.. انهيارات متواصلة وإهمال حكومي

الأمناء/ عدن المستقلة:

غاب دور الحكومة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية وانهيار العملة، وتواصل العملة المحلية تراجعها المستمر أمام العملات الأجنبية، ملقية بظلالها على حياة المواطنين الذين يعانون جراء تداعيات الحرب الدائرة في البلاد على مدى ثمانية أعوام.

ويأتي انهيار العملة المحلية بالتزامن مع ضبابية الأوضاع في المنطقة وقلق محلي ودولي من مآلاتها وحجم تأثيراتها على التمويل والمنح الدولية التي تعتمد عليها البلاد في توفير العملة الصعبة، ناهيك عن تأثيرات خفض نسبة المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية للفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي في البلاد.

ولم تبدي الحكومة الشرعية أي تحركات جادة لبحث تداعيات الأزمة على مختلف القطاعات الخدمية والاقتصادية التي تشهد ترديًا واضحًا في ظل توقف تصدير النفط كأحد أبرز مصادر توفير العملة الصعبة لتغطية ما أمكن من الاحتياجات الخدمية وسط تحذيرات من استمرار الصراع وانعكاساته الكبيرة على حياة المواطنين.

كلام في الصميم

كتب/ عبدالعزيز الدويلة:

المضحك والمبكي معًا.. وزعت شركة القطيبي للصرافة استمارات خاصة للمعلمين والمعلمات بهدف فتح حساب بنكي ولا ندري ما حكمة وهدف توزيع هذه الاستمارات، والتي من خلالها يمنح المعلم بطاقة إلكترونية يستلم بها هذا المعلم راتبه من خلال سحبه عبر الصراف الآلي، وهذا إجراء ينطبق في دول الخليج، خصوصا وأن راتب المعلم لديهم مرتفع ومناسب لفتح حساب بنكي، وأما عندنا فراتب المعلم هزيل ولا يستطيع إبقاء جزء منه في حسابه بل ويفضل سحبه كاملا لما له من احتياجات والتزامات وسريعًا ما ينتهي، ناهيك أن البعض مستأجرين لبيوت ويحتاجون إلى شراء المواد الغذائية والأدوية الأمر الذي لا يشجعه بأن يفتح حسابًا بنكيًا نتيجة لتدني الراتب والغلاء الفاحش الذي يعاني منه الجميع.

إذن ما حكمة وهدف مثل هذا الإجراء؟! ارفعوا رواتب المعلمين والمعلمات حتى يتسنى لهم فتح حسابات بنكية، والله على ما نقول شهيد.

ومن ناحية أخرى نتحدث عن انتشار ووقوف بعض القاطرات والسيارات الصغيرة أمام مساحات وحرمات بعض الفلل والعمارات وبجانب أحواش البيوت المقابلة للشوارع الرئيسية، أصبحت هذه الظاهرة اليوم ملفتة وسلوكا غير حضاري وغير لائق، الأمر الذي يتطلب على سائقي هذه القاطرات والسيارات احترام وعدم تجاوز مساحات حرمات الفلل والمنازل المجاورة للشوارع، وكذا بعض مساحات المحلات التجارية والبقالات من قبل مالكي الفلل وأصحاب المنازل بوقوف السيارات، سواء كانت معروفة أو مجهولة الهوية وهو الأمر الذي يحب على مراكز الشرطة التدخل والاستجابة للبلاغات وذلك بهدف منع الوقوف لأكثر من شهر أو شهرين أمام الفلل والمنازل، ناهيكم عن ضرورة تفعيل المهام والواجبات الشرطوية والتي تتمثل في قيام الدوريات الليلية ولابد أن تراقب التحركات المشبوهة لبعض الشباب وسائقي المركبات سواء الكبيرة أو الصغيرة .

عشمنا كبير بتجاوب الجهات ذات الاختصاص لمنع انتشار مثل هذه الظواهر التي لا تحترم مشاعر المواطنين.

دعم الإمارات يعزز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة في محافظات الجنوب

الأمناء/ خاص:

قدمت الإمارات دعمًا نوعيًا جديدًا لمؤسسات الدولة اليمنية للحفاظ على تقديم خدماتها على أكمل وجه، لاسيما في مجال الأمن والصحة في محافظتي عدن وحضرموت.

ويعيد الدعم الإماراتي الثقة في الدولة ومؤسساتها في محافظات الجنوب، وذلك بعد تعرضها لتدمير ممنهج من قبل مليشيات الحوثي وتنظيم القاعدة الإرهابي، والذي شل قدراتها، قبل أن تتدخل دولة الإمارات في دعمها بالأجهزة والمركبات، لعل أبرزها دعم شرطة عدن بالآليات عقب تأهيل أفرادها وتدريبهم.

وأعلنت شرطة العاصمة عدن، الخميس، تسلمها الدفعة الثانية من المركبات المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك ضمن دعم إماراتي سخي لشرطة عدن يستهدف مساعدتها في تثبت الأمن والاستقرار.

وشملت الدفعة الثانية 10 مركبات مقدمة من دولة الإمارات ضمن سلسلة الدعم السخي الذي تقدمه دولة الإمارات لشرطة عدن لاستمرار أجهزة الشرطة في تفعيل دورها وتعزيز الأمن والاستقرار.

وقدّم مدير أمن العاصمة عدن اللواء الركن مطهر الشعبي شكره الكبير لدولة الإمارات العربية على جهودها في دعم قطاع الأمن وتقديم المعدات وتجهيز المرافق الأمنية.

وقال إن الدعم الإماراتي لمؤسسات الدولة الأمنية في عدن "سينعكس بشكل إيجابي على عمل رجال الأمن في كشف الجريمة والتعامل مع المواطن بشكل خلاق".

وأشاد الشعيبي بالدعم الإماراتي السباق والمتواصل للعاصمة عدن، والذي كان قد شمل في المرحلة الأولى عددًا من المركبات إلى جانب التدريب والتأهيل للأفراد وإعادة تأهيل المباني.

وكانت الإمارات قدمت في أغسطس/ آب الماضي دعمًا مكثفًا لرجال الشرطة بلغ عددهم 292 شرطيًا عبر تدريبات في مجال البحث الجنائي والتحقيق في مسرح الجريمة.

كما تم تزويد أمن عدن بـ32 مركبة لتعزيز مراكز الشرطة، إضافة لتوفير كل أوجه الدعم والمستلزمات المادية واللوجستية لرجال الشرطة في العاصمة عدن.

في حضرموت، سلمت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي جهاز الطرد المركزي (سنترفيوج)، دعما للمركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه فرع ساحل حضرموت، وذلك ضمن جهود إماراتية لتعزيز الخدمات الصحية وتحسين الخدمات الطبية المقدمة للمرضى في حضرموت ودعم خدمات القطاع الصحي.

وأعرب رئيس المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه- فرع ساحل حضرموت، الدكتور صالح عمر الذيباني- عن امتنانه العميق لهيئة الهلال الأحمر الإماراتي على دعمها اللامحدود للمركز والقطاع الصحي بالمحافظة.

وأشار إلى أن الدعم الإماراتي يسهم في "ضمان تقديم خدمات طبية للمواطنين في حضرموت والقادمين من المحافظات المجاورة"، مؤكداً أن هذا الجهاز الطبي الحديث سيكون له تأثير إيجابي كبير في تعزيز قدرات المركز وتقديم الرعاية الطبية المثلى للمرضى.

وأضاف أن هذا الدعم، والمتمثل بجهاز الطرد المركزي، سيساهم بشكل كبير في تخفيف معاناة المواطنين كمركز وحيد بحضرموت متخصص ومجهز بكافة الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة لتقديم كافة فصائل الدم للمرضى.

وأشاد المسؤول اليمني بالدور الكبير الذي توليه دولة الإمارات العربية المتحدة وهيئة الهلال الأحمر الإماراتي للقطاع الصحي بحضرموت.

ويعد المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه بساحل حضرموت من المراكز الخدمية المهمة التي قامت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي مؤخرًا بإعادة تأهيله، حيث يستفيد من خدماته حوالي 3 ملايين نسمة من أبناء محافظات حضرموت وشبوة والمهرة وسقطرى كونه المركز الوحيد المتخصص في توفير كافة فصائل الدم للمحافظات الأربع شرقي اليمن.

من جهته، أعرب ممثل الفريق الطبي بهيئة الهلال الأحمر الإماراتي الدكتور جمال باخشب عن سعادته بتقديم هذا الجهاز الطبي للمركز، الذي سيساهم في التخفيف من التكاليف التي كانت تثقل كاهل المواطنين جراء نقل الحالات المرضية إلى مراكز طبية أخرى تجارية.

وأشار باخشب إلى أن الهيئة تولي القطاع الصحي ومؤسسات الدولة أهمية كبيرة في حضرموت لتخفيف معاناة المواطنين والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية ودعم مشاريع البنية التحتية ورفد المستشفيات بالأجهزة والمعدات الطبية اللازمة لضمان تقديم الخدمات الطبية النوعية للمواطنين.

وكانت الإمارات قامت مؤخرًا بتنفيذ مشروع بناء وإعادة تأهيل وصيانة 8 مستشفيات ومراكز طبية في محافظة حضرموت، ومن ضمنها المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه، وذلك لتعزيز قدرات مؤسسات الدولة بالمحافظة.

مطالبات بتفعيل دور الرقابة على الأسعار والمواد منتهية الصلاحية بلحج

لحج/ الأمناء/ محمد السلامي:

طالبت أوساط مجتمعية بمحافظة لحج بتفعيل دور الرقابة على الأسعار والمواد الغذائية والأدوية المنتهية الصلاحية الموجودة بالأسواق والصيدليات.

وقال عدد من المواطنين إن عملية الرقابة على أسعار المواد الغذائية والخضار والفواكه واللحوم مفقودة ويوجد تلاعب في الأسعار بالأسواق نتيجة لعدم وجود فرق متخصصة بهذا الأمر تعمل على ضبط المخالفين والمتلاعبين بالأسعار.

وأشاروا إلى أن هناك أدوية منتهية الصلاحية بالصيدليات بحاجة إلى رقابة متواصلة ونزول ميداني من قبل المختصين بدلا من النشاط الموسمي والحملات المؤقتة التي تنظم بعد فترات طويلة.

وناشد أبناء محافظة لحج قيادة المحافظة والمديريات التي تفتقر إلى الدور الرقابي، بضرورة إيجاد فرق ميدانية لمتابعة ومراقبة الأسعار بالأسواق وضبط المواد الغذائية والأدوية المنتهية الصلاحية قبل الاهتمام بتحصيل الإيرادات من الباعة بالأسواق والتجار.